



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The Experience of Sovereign Wealth Funds in Algeria
An Analytical Study of the Resource Control Fund**

Researcher: Adwa Fouad Abdel Razzaq
College of Administration and Economics
Tikrit University
Adwa.foad.el@st.tu.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Amer Sami Mounir
College of Administration and Economics
Tikrit University
Amerr.sami54@yahoo.com

Abstract

Sovereign wealth funds are an economic phenomenon and an important means of achieving economic stability and confronting the local economy to external crises that result from fluctuations in crude oil prices, and also with the aim of saving and investing financial surpluses that are achieved by increasing oil prices, especially oil countries, and benefiting from them in various fields, especially times of crises, wars and disasters. Sovereign wealth funds have become one of the modern topics that are managed by official bodies and institutions for the countries that own them, and their aim is to transfer part of the returns they obtain for the benefit of future generations, after the depletion of natural resources, provided that annual profits for countries are not associated with the prices of natural resources that are subject to shocks. Oil Algeria is one of the countries that established a sovereign wealth fund under the name of the Resource Control Fund, and its purpose was to finance the budget deficit due to the shocks of crude oil prices, as well as to pay off the external debt.

Keywords: Sovereign Wealth Funds, Resource Control Fund, Revenue Fund.

تجربة صناديق الثروة السيادية في الجزائر/دراسة تحليلية لصندوق ضبط الموارد

أ.م.د. عامر سامي منير
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحثة: أضواء فؤاد عبدالرزاق
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تعد صناديق الثروة السيادية ظاهرة اقتصادية ووسيلة مهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة الاقتصاد المحلي للأزمات الخارجية التي تنجم عن تقلبات أسعار النفط الخام وأيضاً بهدف ادخار واستثمار الفوائض المالية التي تتحقق بزيادة أسعار النفط وخصوصاً الدول النفطية والاستفادة منها في مجالات مختلفة خصوصاً أوقات الأزمات والحروب والكوارث، إذ أصبحت صناديق الثروة السيادية من الموضوعات الحديثة التي تدار من قبل جهات ومؤسسات رسمية بالنسبة للبلدان التي تمتلكها والهدف منها هو تحويل جزء من العوائد التي تحصل عليه

لصالح الأجيال المستقبلية، بعد نزوب الموارد الطبيعية بشرط أن تكون الأرباح السنوية بالنسبة للدول غير مقترنة بأسعار الموارد الطبيعية المعرضة لصددمات النفط، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي قامت بإنشاء صندوق ثروة سيادي لها تحت مسمى صندوق ضبط الموارد وكانت الغاية منه هو تمويل عجز الموازنة الذي يعود الى صدمات أسعار النفط الخام فضلاً عن قيامها بتسديد المديونية الخارجية.

الكلمات المفتاحية: صناديق الثروة السيادية، صندوق ضبط الموارد، صندوق الإيرادات.

المقدمة

جاء تطور الكيان المؤسسي لصناديق الثروة السيادية بعد الاستجابة القوية لتراكمات المالية في الموجودات الأجنبية، لذا تعد صناديق الثروة السيادية أداة اقتصادية مهمة ظهرت على الساحة العالمية، في عقد الخمسينيات من القرن الماضي وتم إنشائها في غالبية البلدان النفطية بهدف ادخار والاستثمار في أوقات الأزمات، وارتفعت أهمية صناديق الثروة السيادية بصورة أوسع في الاقتصادات الريعية نتيجة اعتمادهم على النفط كمصدر أساسي في تمويل الإيرادات، وقد انتشرت تحت مسمى صناديق الثروة السيادية منذ عام 2005 خصوصاً في الدول الغنية بالموارد النفطية والطبيعية، إذ كانت دولة الكويت البارزة في إنشاء أول صندوق سيادي سمي بـ (هيئة الاستثمار الكويتية) في عام 1953 وكان الهدف منه هو حماية حقوق الأجيال المستقبلية، ويتم تمويله من خلال الإيرادات النفطية وتم استقطاع 20% من موازنة الدولة وادخلها في الصندوق، وتوالت الدول عربية وأوروبية وأمريكية بتأسيس صناديق ثروة سيادية خاصة بها كقطر والصين والإمارات العربية المتحدة والنرويج وسنغافورة، والعديد من الدول النفطية وغير نفطية وكانت أهدافها متعددة نتيجة اختلاف الأهداف الاقتصادية للدول التي أسست تلك الصناديق الثروة السيادية لها، لذا فقد تنوعت مفاهيمها ومضمونها وأهميتها وطريقة إدارة أصولها ودقة أحجامها وشفافيتها.

أولاً. أهمية البحث: تكمن أهمية البحث كونه يلقي الضوء على أحد المسائل الرئيسية التي أخذت اهتمام دول العالم والدول الريعية وهي صناديق الثروة السيادية التي يمكن ان تكون مورداً مالياً هاماً للاقتصادات الريعية لأنه سيساعد في تمويل عجز الموازنة العامة كمصدر إضافي عند حدوث تقلبات أسعار النفط الخام، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى استيعاب الأزمات المالية التي تحدث اليوم في العالم.

ثانياً. فرضية البحث: هل تقوم صناديق الثروة السيادية بدورها الإيجابي في اقتصاديات الدول الريعية من خلال تمويل عجز الموازنة ومواجهة الأزمات التي تمر بها تلك الدول.

ثالثاً. هدف البحث: معرفة أنواع صناديق الثروة السيادية ودوافع تأسيسها وأهدافها، وإبراز دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وتسديد الديون نتيجة الأزمات التي مرت بها البلاد.

المبحث الأول: الجانب النظري لصناديق الثروة السيادية

أولاً. مفهوم صناديق الثروة السيادية: تعددت مفاهيم هذه الصناديق وغايتها إذ تختلف من دولة الى أخرى فقد يكون لتحقيق الادخار المستقبلي، او تحقيق الاستقرار النقدي وغيرها من الصناديق، ولم يتفق المفكرون فقد عرفها: البنك الألماني عبارة عن وسيلة مالية عامة تابعة للدولة تقوم بإدارة موارد المالية العامة وتستثمرها في مصادر مختلفة وتكون حصيلة السيولة الزائدة في القطاع العام جراء فوائض الميزانية أو التحفظات النظامية للمصارف المركزية (المنيف، ٢٠٠٩: ٢١٤)، أما

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من اصول مالية، تكون مملوكة من قبل الدولة تدار بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك لتحقيق اهداف وطنية وممولة باحتياجات الصرف الأجنبي، والإيرادات العامة للحكومة، وصادرات المواد الطبيعية (وسيلة، ٢٠١٥: ١-٢)، في حين معهد الثروة السيادية بانه: (صندوق استثماري تعود الى الدولة يتكون من مجموعة من الاصول المالية من أسهم وسندات ومسائل مالية مختلفة، وتتكون موارد هذا الصندوق من الفوائض المتأتية من الموازنة او فائض الخصخصة او ميزان المدفوعات ولا يمكن لشركات تكون مملوكة للدولة وحدها ان تقوم بعملية الاستثمار الا عن طريق ايجاد صندوق سيادي، وذلك لضمان تحقيق اهداف نقدية (العطواني، ٢٠١٦: ١٦).

ثانياً نشأة صناديق الثروة السيادية: يرجع نشوء صناديق الثروة السيادية الى الخمسينيات من القرن العشرين في الكويت إذ أنشأتها هيئة الاستثمار الكويتية في عام 1953، وازداد عدد هذه الصناديق في العالم وارتفعت أصولها وكبرت استثماراتها نتيجة نمو الاقتصاد العالمي وفي منتصف التسعينيات من العهد الماضي الذي مر بتكوين منظمة التجارة العالمية وإقرارهم على عدة موثيق متنوعة تهدف الى تسريع التجارة الخارجية وانتقال رأس المال الأجنبي لهذا فإن، وقد لبلغ عدد الصناديق عام 1969 ثلاثة فقط بعدها في عام 1999 اصبح 21 صندوق ليلبلغ في عام 2008 (53) صندوق (عبد الباقي، ٢٠١٠: ٢٤)، واقترحت السلطات في لندن انشاء صندوق وتم تسميته بـ (Kuwait investment board) اذ اعتمد في طريقة انشاء هذا الصندوق على تحويل جزء من إيرادات المنحقة من الصادرات النفطية، واصبح هذ الصندوق في مرور الوقت من أغنى صناديق العالم حيث وصل حجم اصوله الى (524) مليار دولار شهرياً، وقد اتبعتها العديد من الدول في تأسيس الصناديق السيادية ولكن بطريقة تختلف عن البقية، وقد انشأ اول صندوق سيادي غير نفطي عام 1981 في دولة سنغافورة، وكان هدفة هو ادارة الفوائض الاحتياطات الاجنبية وقد اطلق عليه (شركة استثمار حكومة سنغافورة). (Jean, 2009: 67).

ثالثاً. دوافع إنشاء صناديق ثروة سيادية (5: Reisen, 2008):

١. وجود انعكاس سلبي للتدفقات المالية التي تنتج من الثروات الطبيعية.
٢. قدرة صناديق الثروة السيادية على مساعدة البلدان التي تمتلكها على نقل تكنولوجيا عن طريق الاستثمار المباشر وغير مباشر لهذه الصناديق وتنويع حجم المبادلات الاقتصادية.
٣. التحسب بالنضوب الطبيعي من خلال تعدد الأصول التي تدر دخلاً عن طريق الإيرادات من الجيل الحالي وهو ما يطلق عليه بتحقيق العدالة المجتمع.

رابعاً. دور صناديق الثروة السيادية في مواجهة الازمات الاقتصادية الخارجية (ازمة كورونا COVID-19): تؤدي صناديق الثروة السيادية دور المنقذ في العالم اذ يتم اللجوء اليها في أوقات الازمات بهدف تقليل الأضرار التي تلحق في اقتصادها الداخلي من قبل الدول المالكة لها، اذ عملت بعض المؤسسات المالية على تقديم مقترح بشأن الصناديق الثروة السيادية خصوصاً تلك التي تمول عن طريق عوائد المواد الأولية في ظل الوباء وتراجع أسعار النفط واقتطاع جزء من السيولة من خزائنها المالية لمواجهة تدني الدخل من ناحية، ومن ناحية أخرى تمويل الإنفاق الحكومي (3: Kempner, 2020). وأكد البنك الدولي وفق دراسة أجراها على عشرة من أعضائه حول كيفية التعامل مع الأزمة، أكد إثنين من أعضائه إنه تم سحب أموال من الصندوق لصالح حكومتهم أما البقية فأكدوا على إنهم تم سحب أموال من الصناديق بهدف تمويل المشاريع الحكومية الإضافية

في بداية الأزمة، وإن انعدام الشفافية في صناديق الثروة السيادية انتقل دون تقييم حجم الخسائر المؤكدة التي تكبدتها هذه الصناديق خلال الأزمة، وفق المعهد الدولي لصناديق الثروة السيادية إن حجم الأصول المسيرة من جهة صناديق الثروة السيادية قد انخفضت حوالي 296 مليار دولار في نهاية عام 2020 من بينها 80 مليار دولار هي سحب من جهة الحكومات التي تمتلك تلك الصناديق (IFSFW & State Street, 2020: 2-4) وقد اتجهت الدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتمتع بالنفط ببيع حوالي 225 مليار دولار من امتلاكاتها في أسواق الأسهم واحتمل معهد التمويل الدولي ان الصناديق السيادية الخليجية ستفقد نحو 80 مليار دولار من ممتلكاتها بسبب جائحة كورونا اذ شهدت الصناديق الثروة السيادية في النرويج وإيران والكويت ونيجيريا عمليات سحب بهدف تمويل الحكومات، بينما لجئت بعض الدول الى إنفاق من صناديقها السيادية بهدف إنقاذ شركاتها الداخلية المتعسرة بسبب جائحة كورونا ومن هذه الدول هي سنغافورة وماليزيا وتركيا، إذ إن الوباء والانكماش قد شكل تحدي رئيسي لصناديق الثروة السيادية ولم يسلم أي بلد أو صناديق الثروة السيادية من التغييرات التي أحدثتها الأزمات، وهناك بعض الدول لم يعد في صناديقها سوى القليل جدا بعد أن أسرفت في الاقتراض منها مثل الجزائر ونيجيريا وفنزويلا (<https://annabaa.org/arabic/economicreports/26115>)

الجانب الثاني: تجربة صناديق الثروة السيادية في الجزائر (نظرة موجزة عن الجزائر):

تعد الجزائر دولة عربية تقدر مساحتها ب (2.381.741) كيلومتر، بلغ عدد سكانها في منتصف عام 2020 حوالي (43,851,044) نسمة، تقع شمال أفريقيا عاصمتها هي مدينة الجزائر والتي تعد من أكثر المدن من حيث الكثافة السكانية تمتد على البحر الابيض المتوسط من جهة الشمال ويحيطها من الشمال الشرقي تونس وشرق ليبيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي ونيجر من الجنوب الشرقي وقانون الحكم في الجزائر شبة رئاسي وتنقسم الى (58) ولاية (www.worldometers.info).

أولاً. طبيعة البنية الاقتصادية: مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يعمل الاقتصاد الكلي بمجموعة كبير من المتغيرات ويهدف من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم، من خلال سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 وفق بيانات البنك الدولي حوالي (145.16) مليار دولار أمريكي ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مجموعة من القطاعات الاقتصادية الكلية التالية:

أ. مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي (صلاح الدين، ٢٠٢٠: ١٦٨-١٦٩): نظرا للمكانة الكبيرة التي يحتلها النفط والذي أصبح يشكل قطاع أساسي واقتصادي كامل له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري واصبح إحد فروع الانتاج في الاقتصاد الوطني وقد تآثر هذا القطاع بتداعيات جائحة كورونا COVID-19 التي اجتاحت العالم برمته بفعل تراجع أسعار النفط اذ تشكل إيرادات النفط والغاز بنسبة (94%) من إجمالي الصادرات (60%) من ميزانية الدولة مما يتوقع أن ينتج عنها في عام 2020 حدوث ضيق في سوق النفط العالمي نتيجة أزمة كورونا في تقليص حجم الصادرات النفطية الجزائرية بنسبة (7.5%). وقد بلغت نسبة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (35.6%) في عام 2003 ثم إرتفعت الى (45.9%) في عام 2006 وإستمرت بين الإنخفاض والإرتفاع حتى بلغت أدنى نسبة لها (17.3%) في عام 2016 خلال مدة

الدراسة من (2003-2019) وارتفعت في عام 2018 فبلغت (22.4%) وتراجعت في عام 2019 فبلغت (19.3%) كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (1).

ب. قطاع الزراعة: يحتل القطاع الزراعي مكانة مهمة في الهيكل الاقتصادي للجزائر من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وعلى الرغم الأهمية الملحوظة لهذا القطاع إلا ان القصور الذي اتصف به هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بصورة متواضعة وتحاول السياسات المتبعة الى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل وتأمين الى الوصول الى الإكتفاء الذاتي لأغلب السلع الغذائية والسعي الى إحراز فائض في التصدير غير إنه لم يحدث ذلك لإعتبارات مختلفة وكثيرة (<https://agronomie.info>) وبلغت مساهمة قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نسبة 9.8% في عام 2003، وشهدت المدة (2004-2016) ارتفاعاً وانخفاضاً في نسبة المساهمة، وبلغت أدنى نسبة (6.6%) خلال عام 2008 خلال مدة الدراسة (2003-2019) كما وشهدت المدة (2009-2019) إرتفاع وإنخفاض في نسبة المساهمة فبلغت النسبة في عام 2019 حوالي (12.0%) وتعتبر أعلى نسبة شهدها هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (1).

ج. قطاع الصناعة: بالرغم من الجهود المبذولة في القطاع الصناعي لتحسين النمو إلا إنه بقي يعاني من التآرجح في التطور والنمو ونقص الإنتاج الصناعي في تغطية الطلب المحلي من المواد الاستهلاكية وإرتفاع فاتورة الإستيراد لتغطية الطلب الداخلي وإيضا عرفت تذبذبا كبيرا وبارزا (بقاص، 2016: 304) ونتيجة تداعيات جائحة كورونا COVID-19 فقد تأثر قطاع الصناعة نتجية تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر مما تم إيقاف (50%) من الطاقة العمالية مما نتج عنها الى تباطؤ مسيرة الإنتاج وإيقاف حركة التصنيع وأيضا إرتفاع عبء الأجور من دون وجود مداخل لمقابلة هذا الانفاق الكبير على الأجور، وأيضا تأثر التصنيع بفعل اثر الجائحة على سلاسل التوريد والنقص في المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات مما إنعكس بشكل مباشر على خفض الإنتاج وتعطيل منشآت التجميع والتصنيع (صلاح الدين، 2020: 169) وقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 حوالي (6.3%) وإستمرت بالإنخفاض حتى بلغت نسبة لها (4.5%) في عام 2012 وبقيت مابين الإرتفاع والإنخفاض حتى بلغت (5.9%) في عام 2019 كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (1)

د. القطاعات الأخرى: ويضم قطاع النقل والبناء والتشييد والكهرباء والنقل والسياحة اذ تمتلك الجزائر مقومات حضارية وطبيعية لجذب السياح لها وتعتبر أكبر بلد أفريقي والعاشر عالمياً من حيث المساحة وتتميز بتباين مناخها (حوتية، 2018: 396-395) وأيضا يعتبر قطاع النقل مهم للإقتصاد الجزائري التي يساعد في بناء الهيكل الإقتصادي اذ يمثل بأنشطته المتفاوتة ركيزة مهمة من ركائز التقدم والتطور (بوختالة، 2017: 49) وقد تأثرت هذا القطاعات بتداعيات جائحة كورونا COVID-19 فتم إيقاف الرحلات الجوية ولأن جوهر الجزائر مرتبط بالسفر والتنقل وحرية الحركة فقد كانت من اشد القطاعات تضرراً والنقل هو الآخر تأثر بتداعيات كورونا فقد هبط سجل النقل البضائع في أوائل الحجر الصحي ولكنه سرعان ما ما إسترجع نظراً لأهميته الاقتصادية في الحفاظ الاقتصادية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020: 1) فقد شهدت هذه القطاعات إرتفاعاً وإنخفاضا في نسبة المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي فبلغت نسبة (48.4%) في عام 2003 وإستمرت بالإنخفاض والإرتفاع حتى بلغت اعلى نسبة مساهمة لها خلال مدة الدراسة

2003-2019) في عام 2016 بنسبة (64.9%) وأدنى نسبة مساهمة لها (41.6%) في عام 2006 وإستمرت بالإرتفاع حتى بلغت أعلى قيمة وتراجعت بعدها حتى بلغت (73.0%) في عام 2019 كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (1)

الجدول (1): مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للمدة (2003-2019) (مليار د.ج)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	قطاع النفط	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات الأخرى	نسبة مساهمة النفط %	نسبة مساهمة الزراعة %	نسبة مساهمة الصناعة %	نسبة مساهمة القطاعات الأخرى %
	1	2	3	4	5	2=1=6	3=1=7	4=1=8	5=1=9
2003	5247.5	1868.9	515.3	355.4	253979	35.6	9.8	6.8	48.4
2004	6150.4	2319.9	580.5	390.5	285993	37.8	9.4	6.3	46.5
2005	7563.6	3352.9	581.6	420.1	319940	44.4	7.7	5.6	42.3
2006	8520.6	3882.2	641.3	449.5	354456	45.9	7.5	5.2	41.6
2007	9366.6	4089.3	708.1	479.8	408383	43.7	7.6	5.1	43.6
2008	11077.1	4997.6	727.4	519.5	484069	45.0	6.6	4.7	43.7
2009	10006.1	3109.1	931.3	577.0	539328	31.0	9.3	5.8	53.9
2010	12043.5	4180.1	1015.3	616.7	628670	34.7	8.0	5.1	52.2
2011	14526.2	5242.1	1183.2	663.8	743741	36.1	8.1	4.6	51.2
2012	16115.5	5536.4	1421.7	728.6	851394	34.1	8.8	4.5	52.7
2013	16643.8	4968.0	1640.0	771.8	940374	29.8	9.9	4.6	56.5
2014	17242.5	4657.8	1771.5	838.5	996616	27.0	10.3	4.9	57.8
2015	16591.9	3134.3	1936.4	900.9	106354	18.9	11.6	5.4	64.1
2016	17514.6	3025.6	2140.3	979.3	113669	17.3	12.2	5.6	64.9
2017	18876.2	3699.7	2219.1	1040.8	119108	19.6	11.8	5.5	63.1
2018	20259.0	4547.8	2427.0	1127.9	121554	22.4	12.0	5.6	60
2019 *	20284.2	3910.1	2429.4	1198.5	127384	19.3	12.0	5.9	62.8

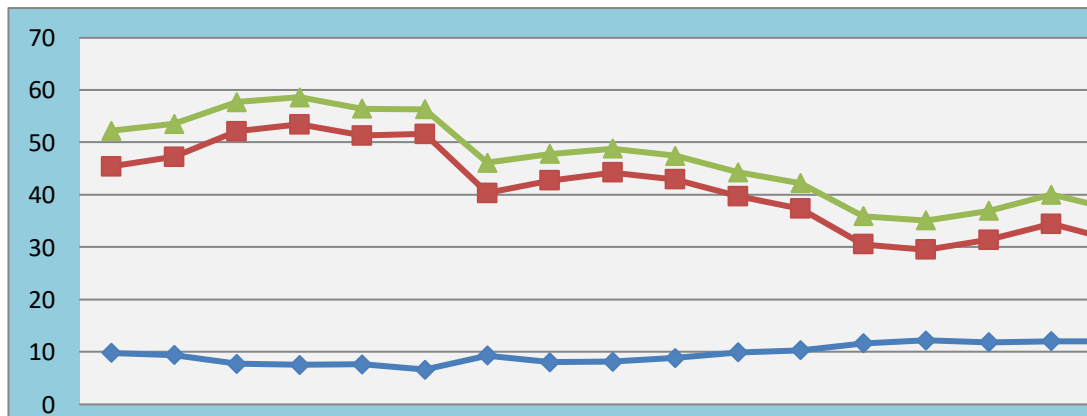
المصدر:

- البنك المركزي للجزائر، تقارير سنوية مختلفة، (2008-2019).

- www.bank-of-algeria.dz

- *إحصائية تقديرية.

- الأعمدة رقم (6، 7، 8، 9) من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات الجدول.



الشكل (1): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2019)

ثانياً. صندوق ضبط الموارد (الإيرادات) في الجزائر: شهد القرن العشرين ظهور صناديق سيادية في عدد الإقتصاديات العربية الجزائر، ولان الجزائر تعتبر من البلدان المنتجة للنفط وذات اقتصاد احادي حيث تستند بصورة كبيرة على النفط، وتعد الصناديق السيادية ذات مستوى حديث من مستويات الإصلاح المؤسساتي والإقتصادي الذي ارتبط في المدة الأخيرة بشدة بالزيادة الفجائية لأسعار النفط والغاز وعولمة الاقتصاد والأزمات وتمتلك الجزائر صندوق ثروة يسمى بـ (صندوق ضبط الموارد).

وقد أنشأت الجزائر في عام 2000 صندوقاً سيادياً من الحسابات الخزينة العمومية وترجع فكرة اصدار الصندوق لضبط الموارد المالية الواردة من الصادرات النفطية الى بداية الألفية الثالثة (الجريدة الرسمية الجزائرية، ٢٠٠٠: ٤) بسبب الزيادة في أسعار النفط حيث حقق رصيد الميزانية فائض يبلغ (400) مليار دينار جزائري نتيجة زيادة إيرادات النفطية التي بلغت (1213.1) مليار دينار وتم بناءه حسب قانون المالية التكميلي الذي اعلن في 27 جون 2000 وعمل على تحديد نوعية واهداف والكيفية التي سيعمل بها الصندوق (بوفليح، ٢٠١٠: ٨٦).

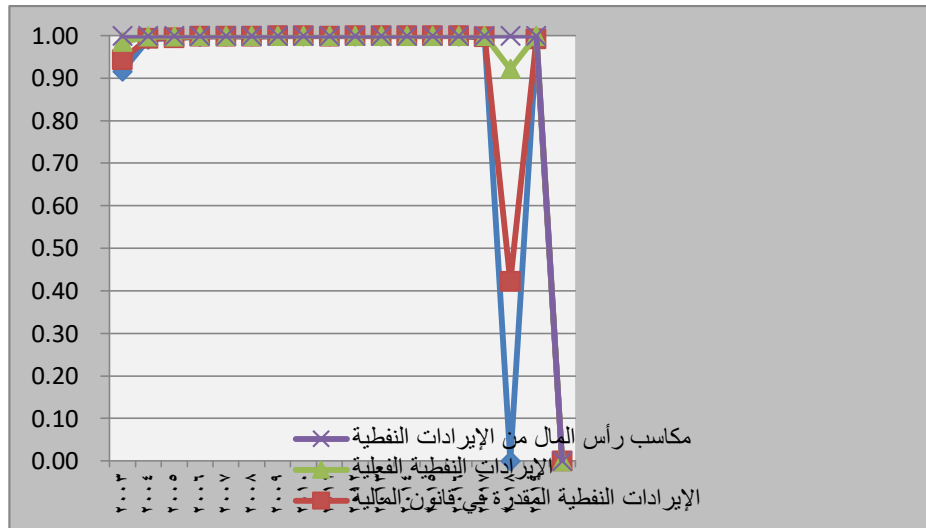
ووفق المادة 10 لسنة 2000 يدرج الصندوق في حسابات الخزينة رقم (103-302) حيث يخضع بيد وزير المالية في مسائل الصرف الأساسية ويعد من حسابات التخصيص الخاص الذي تتولى إدارته الخزينة العمومية بصورة منفصلة عن الموازنة العامة للدولة فهو لا يخضع لأي رقابة لسلطة تشريعية (بن طاهر، ٢٠١٤: ٩) ويشمل هذا الحساب باب للإيرادات وباب للنفقات من ناحية الإيرادات حصر جميع الفوائض من القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار النفط عن تلك المحتملة وفق قانون المالية والمرتبطة بسير الصندوق، ومن جهة النفقات وتوازن الموازنة فيحدد كل ما يخص عمليات ضبط النفقات والتوازن من خلال قانون المالية السنوي وتقليل من الدين العام، وقد عدلت هذه المادة سنة 2004 وفق المادة (66) من قانون (03-22) الذي يشمل قانون المالية الصادر يوم 28 ديسمبر سنة 2003، بعدها وفق المادة 25 من الإمرية (04-06) المدرجة في (15) جولية عام 2006 التي تخص قانون المالية التكميلي عام 2006 والجدول التالي يوضح تطور حجم صندوق ضبط الموارد.

نلاحظ من الجدول (٢) والشكل (٢) إن قيمة الصندوق في عام 2003 بلغت (27978) مليار د.ج وكانت للإيرادات النفطية المقدرة حوالي (826) مليار د.ج فيما كانت الإيرادات النفطية الفعلية حوالي (1284) مليار د.ج ومكاسب رأس المال للصندوق من النفطية النفطية بلغت (448) مليار د.ج وإستمرت قيمة الصندوق بالارتفاع حتى بلغت في عام 2010 حوالي (4316465) مليار د.ج والقيمة المقدرة للإيرادات النفطية حوالي (1501) والإيرادات الفعلية بلغت قيمتها (2820) وكانت مكاسب راس مال الصندوق من الإيرادات الفعلية (1318) مليار د.ج، بلغت في عام 2014 حوالي (5563511) مليار د.ج والقيمة المقدرة للإيرادات حوالي (1572) والإيرادات الفعلية بلغت قيمتها (3388) وكانت مكاسب رأس مال الصندوق من الإيرادات النفطية (1816) مليار د.ج. بلغت في عام 2019 حوالي (305500) مليار د.ج والقيمة المقدرة للإيرادات الفعلية حوالي (2518) والإيرادات الفعلية بلغت قيمتها (2518) وكانت مكاسب راس مال الصندوق من الإيرادات النفطية صفر.

الجدول (٢): تطور إيرادات صندوق ضبط الموارد خلال المدة (2003-2019) الوحدة مليار د.ج

السنة	قيمة الصندوق (1)	الإيرادات النفطية المقدرة في قانون المالية (2)	الإيرادات النفطية الفعلية (3)	مكاسب رأس المال من الإيرادات النفطية (4=2-3)
2003	27978	836	1284	448
2004	320892	862	1485	623
2005	721688	899	2267	1368
2006	1842686	916	2714	1798
2007	2931045	973	2711	1738
2008	3215531	1715	4003	2288
2009	4280072	1927	2327	400
2010	4316465	1501	2820	1318
2011	4842837	1529	3829	2300
2012	5381702	1519	4054	2535
2013	5633751	1615	3678	2063
2014	5563511	1572	3388	1816
2015	4408159	1722	2275	553
2016	2073846	1682	1781	99
2017	784458	2126	2126	0
2018	0	2349	2787	438
2019	305500	2518	2518	0

المصدر وزارة المالية الجزائرية، سنوات مختلفة (2017-2019)، <http://www.mf.gov.dz>.



الشكل (٢): تطور موارد صندوق ضبط الموارد خلال المدة (2003-2019)

ثالثاً. أهمية صندوق ضبط الموارد: يستمد صندوق ضبط الموارد أهميته من كونه يشكل وسيلة أساسية المالية للدولة خاصة عن طريق توفير الموارد الموجه للإنفاق الحكومي ويمكن توضيحها من خلال مايلي (نصير، ٢٠١٩: ٥٤).

١. تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة والتحويل من من حالة العجز الى حالة التوازن أو الفائض.
٢. مساهمة الموارد المالية للصندوق في التخفيف من مديونية الدولة.
٣. ضبط فوائض البترولية وتوجيهها نحو مسار يخدم منفعة الاقتصاد الوطني.
٤. يستطيع الصندوق أن يؤدي دوراً مزدوجاً حسب اهدافه فإما أن يهتم بمعالجة الصعوبات التي تتعلق بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقييمها، في هذه الحالة فإن الصندوق يمثل صندوق ضبط أو تثبيت أو يستعمل في إدخار نسبة من الإيرادات النفط للأجيال القادمة وهنا يسمى صندوق إدخار رابعاً. **دوافع انشاء صندوق ضبط الموارد:** حسب الطبيعة الاقتصادية التي تستند عليها الجزائر في عملها بدرجة عالية على القطاع النفطي وذلك بسبب زيادة أسعار البترول وعلى هذا الأساس يمكن توصيف سلسلتين من الدوافع الداخلية الخارجية التي كانت الحافز الاساسي للقائمين على السياسات الاقتصادية لإنشاء صندوق سيادي للجزائر (وسيلة، ٢٠١٥: ١٥-١٦)

١. دوافع داخلية: يعاني الاقتصاد الجزائري من اضطرابات هيكلية خطيرة بسبب ارتباطه الشديد بقطاع النفط الذي يظهر أثره من الاقتصاد عبر مستويات ثلاث:

أ. تأثير قطاع النفط على معدل نمو الاقتصادي: يعد قطاع النفط المصدر الأساسي للاقتصاد الجزائري حيث يشكل كمية معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي وبلغ متوسط نسبة مشاركته في الناتج المحلي خلال المدة (1996-2000) حوالي (29.6%) وتعتبر سنة 2000 هي السنة التي سجلت أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر بـ (39.4%) بهذا يثبت الأهمية المتصاعدة التي يسجلها القطاع من سنة الى أخرى مما يعني إن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد وفق معدل النمو الذي يسجله قطاع النفط (بوفليح، ٢٠١٠: ٨٣-٨٤)

ب. تأثير قطاع النفط على ميزان المدفوعات: يعد مؤشر الميزان التجاري من أهم المؤشرات التي عن طريقها يتم معرفة كيفية تأثير أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري وسجل الميزان التجاري فوائض كبيرة خلال المدة (2010-2016) بسبب الفوائض الكبيرة ففي سنتي 2010 و2011 شكلت الصادرات ارتفاع كبير التي تتألف من النفط وبلغ حجم ارتفاعها مابين قيمة (55527) و(71427) مليون دولار بصورة متتالية بنسبة (97.35% و97.19%) من اجمالي الصادرات ويرجع السبب هو إن ارتفاع أسعار النفط في تلك المدة حيث وصل الى (77.45) و(107.46) دولار (التجاني، ٢٠١٦: ٦٧).

ج. تأثير النفطية على الموازنة العامة: تعتبر الإيرادات النفطية الممول الأساسي لايرادات الدولة حيث بلغ مقدار الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة للدولة حوالي (64.12%) كمتوسط، وقد سجلت سنة 2000 أعلى قيمة لها بـ (76.87%) مما يعني إن الموازنة العامة تتضرر بتغيرات أسعار النفط، بهذا فإن عمل قطاع النفط يشكل العامل الأساسي للإستقرار وإستقرار انجاز شتى السياسات الاقتصادية في الجزائر (نعيم، ٢٠٢٠: ٤٧٨)

٢. دوافع خارجية: هناك مجموعة من الدوافع التي دفعت الجزائر الى انشاء صندوق ثروة سيادي تحت مسمى (صندوق ضبط الموارد) (المزيني، ٢٠١٣: ٣٢٧).

أ. تقلبات اسعار النفط في الأسواق العالمية:- تخضع أسعار النفط الى تقلبات وإضطرابات متذبذبة بسبب سلسلة من العوامل والمؤثرات التي تشترك بطريقة ما أو بأخرى في التغيير بالأسعار وتتضمن العوامل العرض والطلب وعوامل سياسية ومناخية والاقتصادية.

ب. رواج فكرة انشاء صناديق السيادية بين معظم الدول العربية: كانت الفوائض النفطية التي تدلين بصورة ايجابية للدول المصدرة لهذا عملت على خلق سياسة جديدة لإدارة الفوائض وتكوين مؤسسات مالية منفصلة تعمل على قيادة هذه السياسة مما حفز العديد من الدول الى اتباع هذه السياسة، وتعد الجزائر واحدة من الدول التي اتبعتها عن طريق تكوين صندوق ضبط الموارد وتعد التجربة الأحدث اذا ما قورنت بتجارب سابقة.

خامساً. استخدامات صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة: تعد الموازنة العامة اداة مهمة في ادارة وتوجيه الاقتصاد الوطني وتعد من أهم الأسباب التي أثرت على الإنتاج الوطني وعلى مستوى النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر وتتأثر بمختلف مجالات الاقتصاد لكن وفق استخدام الدولة لمراقفها والتي تتمثل بشكل رئيس بالنفقات العامة والإيرادات العامة والجزائر هي احد الدول التي تسعى جاهدة لتحقيق التوازن في الموازنة العامة إلا انها لم تستطع ذلك الا في فترات ازدهار أسعار البترول اذ عانت الكثير بسبب الاضطرابات الاقتصادية الهيكلية مسبقاً وبالأخص بعد انفجار الأزمة البترولية عام 1986 الشئ الذي تسبب بها الإلتجاء الى الهيئات المالية الدولية، اذ قامت بالكثير من الاصلاحات الاقتصادية والمالية (دردوري، 2018: 14).

ويمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية الى حدوث عجز في الموازنة العامة فيما يلي:

١. الاتساع في دور الدولة للإنفاق العام عن طريق زيادة متطلبات واحتياجات المواطنين.
٢. الضرائب غير المباشرة خصوصاً، وهو ما يؤدي الى ارتفاع الأسعار والذي ينتج عنه المطالبة بزيادة الأجور أي ضرورة تدعيم الدولة للأجور.

٣. زيادة الاقتطاعات على العائدات للعائلات مما أثر على القدرة الشرائية ومن ثم على ادخارهم.

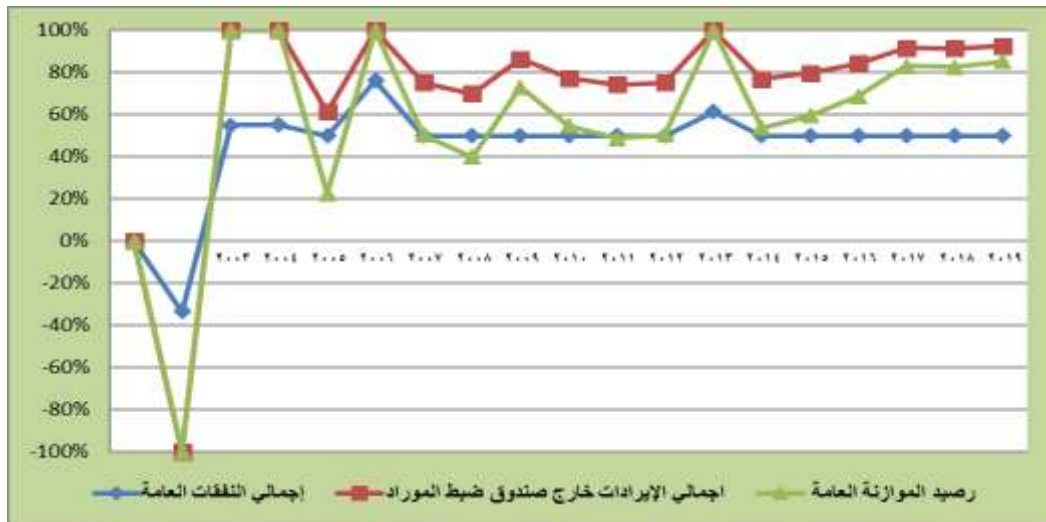
وبصفة عامة يمكن أن ندرج هذه الأسباب في سببين أساسيين هما (زيادة الإنفاق الحكومي وتقلص الموارد العامة). (تطور رصيد الموازنة العمومية في الجزائر خلال المدة للتعرف اكثر على تطور رصيد الموازنة العمومية في الجزائر خلال المدة (2003-2019)

يلاحظ من خلال قراءة معطيات الجدول (٣) والشكل (٣) ان الموازنة العامة لدولة خلال المدة (2003-2017) سجلت عجزاً مستمراً إذ قدر بـ (38.54) مليار د.ج، تزامناً مع بداية تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي، وقد سجلت عام 2012 اكبر عجز في الموازنة العامة فاق (-3498.1) مليار د.ج فيما شهدت سنة 2013 هبوطاً في النفقات الجارية أدى الى تراجع العجز الى (-2240.2) مليار د.ج، ليعاود العجز الاتساع في سنة 2014 ليبلغ (-3236.7) مليار د.ج تزامناً مع التراجع المسجل في اسعار البترول، وفي سنة 2015 تجاوز عجز الموازنة العامة (-3103.7) مليار د.ج غير انه تراجع في سنة 2016 الى (-2285.9) مليار د.ج في ظل الزيادة المسجلة في إيرادات الجباية العادية وتراجع نفقات التسيير، وتراجع العجز الى اقل من (-1059.0) مليار د.ج في نهاية عام 2017، وفي سنة 2018 بلغ عجز الموازنة العامة (-1342.6) وتراجع سنة 2019 الى (-1139.8) وفق الزيادة الحاصلة في الجباية التي قدرت بـ (61.55) مليار د.ج.

الجدول (٣): الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2003-2019) الوحدة: مليار د.ج

السنة	إجمالي النفقات العامة (1)	اجمالي الإيرادات خارج صندوق ضبط الموارد (2)	رصيد الموازنة العامة (3=2-1)
2003	1676.4	1373	-303.4
2004	1869	1520	-349
2005	2055.7	462.3	-1593.4
2006	2529.2	793.4	-1735.8
2007	3153.2	1587	-1566.2
2008	4191	1674	-2517
2009	4246.6	3096	-1150.2
2010	4466.9	2444	-2022.9
2011	5853.6	2846	-3007.6
2012	7058.1	3560	-3498.1
2013	6024.2	3784	-2240.2
2014	6995.7	3759	-3236.7
2015	7656.3	4552.6	-3103.7
2016	7297.4	5011.5	-2285.9
2017	7282.6	6047.8	-1234.8
2018	7732.0	6389.4	-1342.6
2019	7741.3	6601.5	-1139.8

المصدر: بيانات البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية الجزائرية لسنوات مختلفة (2003-2019).
<https://www.bank-abc.com/world/algeria/ar/aboutabcnew/financial/pages/annualreports.aspx>



الشكل (٣): الموازنة العامة في الجزائر للمدة (2003-2019)

سادساً. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة: يعد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر صندوق داخلي وليس خارجي على أساس أن الهدف الأساسي من إنشائه هو امتصاص فوائض الإيرادات النفطية وتحويلها إلى تمويل أي عجز داخلي يتوقع حدوثه في الموازنة العامة للدولة بسبب تراجع أسعار النفط، وقد جاء ذلك بعد إحداث تعديل على أهداف الصندوق التي اقتصررت حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 على تقليل المديونية العمومية الداخلية في حين أكد قانون المالية التكميلي لسنة 2006 على تبديل الدور الأساسي للصندوق إلى تمويل عجز الموازنة العمومية من الرصيد على أن لا يقل (740) مليون د.ج (بن طاهر، 2016: 9).

نلاحظ من الجدول (٤) والشكل (٤) الصياغة العامة لصندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال المدة من (2003-2019) وبما إن غاية الصندوق هو تمويل عجز الموازنة العامة من موارده ففي حال حدوث أي خلل أو هبوط في فائض الإيرادات النفطية فإنه سيساعد بصورة كلية في تمويل الميزانية وبعد التعديلات التي ادخلت على الصندوق سنة 2006 فاصبح وظيفة الصندوق تمويل التغييرات التي اكتشف بها الصندوق في هذه المدة فقد قدرت ما بين (156) مليار د.ج عام 2003 و(2283.2) مليار د.ج سنة 2012 فقد شرعت الاقطاعات من صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز الخزينة سنة 2006 بمبلغ قدره (91530) مليار د.ج لتمويل عجز الخزينة سنة 2006 الذي يقدر بـ (647310) مليار.

أما في سنة 2007 بلغت قيمة الاقطاعات (1454363) مليار لتمويل عجز قدرة بـ (531952) مليار د.ج وقد عرف الصندوق بنفس السنة بثلاث اتجاهات للتحويلات (تمويل عجز الخزينة، تسديد تسيقات بنك الجزائر، تخفيض الدين العمومي) بلغت نسبة مساهمة الصندوق في تمويل العجز الموازني من سنة 2006 بنسبة (14%) الى نسبة (70%، 71%) في عامي 2011، 2012 على التوالي، نتيجة زيادة النفقات العمومية الكلية المرافقة لزيادة أسعار البترول في الأسواق الدولية والتي وصلت بأعلى نسبة سنوية نهائية عام 2012 عندما بلغ متوسط السنوي (111) دولار للبرميل سنة 2012، ولم يرافق أي ارتفاع في السعر المرجعي لاعداد الميزانية هذا وقد عمل على زيادة في نسبة العجز وبالتالي فإن نسبة الترحيلات من الصندوق لتغطية العجز بلغت نسبة (70%).

وفي سنة 2015 بلغ العجز (288650) فقد تم تمويله بنسبة (93%) اما عجز 2016 لم يتم تمويل موارده من هذا الصندوق الا بنسبة 60.71% والبقية تم تغطيته من مصادر أخرى، أما في سنة 2019 فقد تعرضت عجز الخزينة الى ضغوطات بالرغم من اللجوء الى صندوق ومصادر اخرى وبإستمرار حتى بلغ نسبة العجز (1964632).

ووفق النظرية الاقتصادية فإنه كلما ارتفعت نسبة العجز فإن الحكومة تلجأ الى إستعمال كامل موجوداتها المالية لتغطية العجز أو التقليل منه فقد كان لصندوق ضبط الموارد دور كبير في عملية التمويل عن طريق استعمال رصيده المالي والمتمثل بتحويل جميع الإيرادات النفطية الى بنود إيراداته عندما يتخطى مستوى أسعار النفط حاجز السعر السوقي وهناك طرق أخرى تستخدمها الدولة في حالة حدوث العجز فتلجأ الى التصحيح المالي للتعويض بتخفيض الانفاق العام.

الجدول (٤): دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة للدولة للمدة (2003-2019)
الوحدة: مليار د.ج

السنة	مجموع موارد الصندوق 1	رصيد الميزانية 2	العجز المغطى من الصندوق	تسبيقات بنك الجزائر	الرصيد المتبقي من الصندوق	نسبة العجز %
2003	453237	22.3	0	0	320.8	0
2004	3566001	175.5-	0	0	721.6	0
2005	198038	467.0-	0	0	1842.6	0
2006	476892	615.1-	91.5	0	2931.0	0
2007	944931	1140.6-	531.9	0	3215.5	0
2008	2090524	1257.3-	758.1	0	4280.0	0
2009	3640686	975.9-	364.2	608	4316.4	5.1
2010	4669893	1357.6-	791.9	0	4842.8	30.6
2011	5503690	2339.6-	1761.4	0	5381.7	33.1
2012	4680747	3179.5-	2283.2	0	5633.7	90.8
2013	5634775	2075.4-	2132.4	0	5563.5	53.7
2014	7143157	3095.7-	2965.6	0	4408.1	115.2
2015	7917011	3043.1-	2886.5	0	2073.8	70,00
2016	7695982	2227.3-	1387.9	0	784.4	51,00
2017	7373831	1199.4-	784.4	0	0	94,62
2018	4960351	1316.2-	131.9	0	305.5	93,00
2019	2172396	1101.6-	1874.4	0	305.5	60,71

المصدر: تقارير بنك الجزائر السنوية ، معطيات سابقة ، إحصائيات وزارة المالية لسنوات مختلفة
(2019-2003) <http://www.mf.gov.dz>



الشكل (٤): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة للدولة للمدة (2019-2003)

سابعاً. **إنعكاسات أزمة كورونا على الإقتصاد الجزائري:** عرف الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بتشكيلة من الإصلاحات التي تهدف الى حصول تغييرات أساسية في نهج الدولة السياسي والتنفيذ الإقتصادي في ضوء التباينات والتحولات التي عهدها الإقتصاد العالمي وكانت الغاية الأساسية للدولة بعد الاستقلال، هو تحقيق استقلال اقتصادي بعيداً عن التبعية الاستعمارية مما دفع الى بناء جهاز إنتاجي قوي يعود الى الدولة، وساعدت الطفرة النفطية في سبعينات من القرن العشرين بدعم رغبة الدولة لتحقيق تنمية لإعتمادها على معدلات الاستثمار التي تجاوزت (45%) من الناتج المحلي الخام خلال المدة (1968-1980) مع تدهور أسعار النفط في منتصف ثمانينات القرن الماضي أصبح من الصعوبة دعم المؤسسات العامة التي لا تحقق أرباحاً مما أثر بشكل واضح على محاولات الإصلاح الإقتصادي ومعالجة الظروف التي مر بها الإقتصاد الجزائري (قدي، ٢٠١٦: ٢٠٧) ويحتل النفط مركز أساسي في تسيير الإقتصاد الجزائري نظراً لانه المورد الأساسي في دعم الموازنة العامة فأحادية الإنتاج خلقت للإقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، اذ تميزت صادرات هذا القطاع بنسبة (98%) من اجمالي الصادرات وأكثر من (60%) من إيرادات الميزانية، ونتيجة تكرار الأزمات الإقتصادية الخارجية وإنعكاساتها على السوق النفطية لا سيما أزمة كورونا (COVID-19) التي داهمت العالم برمتها والتي ظهرت في الصين لأول مرة التي تسببت في انهيار كبير في أسعار النفط عاشت الجزائر أزمة مزدوجة بتفشي فايروس كورونا وإنعكاساتها الإقتصادية داخلياً وخارجياً من جهة اخرى تدهور أسعار النفط في الأسواق العربية الدولية بصورة قمعة اقتصاد البلاد ويعاني اقتصاد الجزائر ومنذ سنين على مبالغ عائدات النفط والغاز التي تمثل نسبة (93%) من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، وبهذا عملت الحكومة الى اقرار قانون موازنة تكميلي تستخدمه الحكومة حينما تحتاج اليه وهدفه اقرار تخصيصات جديدة مالية وقد تباينت تقديرات الإيرادات وبموجب عمليات التقشف لمواجهة انعكاسات تفشي فايروس كورونا وإنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية مما اضطرت الحكومة الجزائرية الى ايقاف العديد من المشاريع وبهذا قامت بتخفيض الانفاق الحكومي بنسبة (50%) ووفق هذا القانون الذي رسم بالتقشفي تم رفع اسعار البنزين الى (3) دينار (2.3 سنتا) للتر الواحد والديزل بنسبة (3) دينار (3.9 سنتات) للتر الواحد للتر الواحد وقللت قيمة سعر برميل النفط المعترف به في اعداد قانون الموازنة العامة من (50) الى (30) دولار للبرميل وبهذا فإن الجزائر تلتق العام الجديد بعجز تاريخ في الموازنة العامة يفوق (22) مليار دولار أمريكي (جبريل، ٢٠٢٠: ٢-١).





المخطط (1): انعكاسات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري 2020

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار الثاني عشر، أغسطس، 2020، 19.

ثامناً. دور صندوق ضبط الموارد في مواجهة الأزمات الاقتصادية الخارجية: ازداد الوضع الحالي في الجزائر أثر تعرضها الى تحديات اقتصادية اذ لم تستطع الحكومات المتداولة على الجزائر الانتفاع من فوائض النفط والغاز التي كونت أصول صندوق الثروة السيادي (صندوق ضبط الموارد) الجزائري فقد فقدت معظم أرصدة الصندوق التي بلغت مقدارها (77) مليار دولار منذ عشرين عاماً على تأسيسه 2000، وقد تم إنفاق معظم أصول الصندوق في دعم العجز الدائم في الموازنات علاوة من استثمارها لتنمية الأجيال القادمة، كما هو الحال في تلك الدول النفطية التي تمتلك مثل هذه الصناديق ففي نهاية عام 2008 ونتيجة أزمة الرهن العقاري استخدم ما يقارب (70%) من أرصدة الصندوق من أجل تخفيض الديون الداخلية للبلاد، وفي عام 2014 وطول عام 2015 كان لانخفاض أسعار النفط بنسبة (47%) وكانت الأسواق الدولية تأثير على صادرات الجزائرية، وأيضاً على احتياطياتها من العملات الأجنبية وقد تم سد عجز الموازنة من الصندوق السيادي الجزائري بهذا انخفاض حجم أصول الصندوق منذ عام 2013 بنحو (62.8%) في أواخر عام 2015، وتعرض الجزائر الى صعوبات هائلة بدءاً من عام 2020 اذ تراجعت أسعار النفط وارتفع عجز الموازنة ومحدودية البدائل التمويلية للعجز بعد نفاذ اموال صندوق الثروة السيادي الخاص بها فضلاً عن تراجع هائل ومنتسع لاحتياطياتها الوفيرة في العملات الأجنبية منذ عام 2017 مما نجم عنه انعكاساته اقتصادية مختلفة منها (زيادة معدلات التضخم، وانهايار قيمة الدينار، وتراجع التوظيف) وبسبب انعدام الرؤية في التنمية الاقتصادية على المدى القصير نتيجة انعدام الاستقرار السياسي وتغير الحكومات ارتفعت الاحتمالات بتدني نمو النشاط الاقتصادي في ظل تقلص الإنفاق الحكومي وانكماش الحكومات التحويلية لبرامجها التنموية وقد خسرت البلاد خلال

عاميين متتاليين (2016-2018) نحو (140) مليار دولار تتراوح بين مدخراتها من العملة الصعبة من ثرواتها السيادية وتنتج الجزائر نحو أزمة اقتصادية بسبب تدني النفقات العامة ونتيجة انخفاض أسعار النفط الذي يمثل (90%) من صادرات الجزائر، بهذا تبخرت ثروة بحجم 70 مليار دولار على امتداد 20 عاماً إذ كانت تمثل قيمة أصول ثروات الجزائر في الخارج والتي قدرت بنحو (77.2) مليار دولار في عام 2000، وتراجعت حتى وصلت (27) مليار دولار في وفق تصنيف المعهد السويسري في عام 2017، ووفق اخر رصد لحركة أصول صندوق الثروة السيادي في الجزائر الذي يختص بمراقبة حركة الصناديق السيادية إذ اختفت الجزائر من قائمة تصنيف الصناديق الثروة السيادية لينتهي الصندوق في عام 2019 الى تسجيل صفر دولار، ووفق تقارير وزارة المالية ذكرت إن أرصدة صندوق ضبط الموارد نفذت نتيجة سحبيات متتالية في تمويل عجز الموازنة خلال الاعوام الأخيرة التي جاءت مع هبوط أسعار النفط مما زاد من غموض مصير أصول صندوق ضبط الموارد في الجزائر إذ إن عجز الموازنة ادت الى تقليص أصول الصندوق وعلى الرغم من هذا إلا إنها لم تتوقف من الاعتماد على موارد الصندوق ضبط الموارد السيادي الجزائري رغم تحسن النشاط الاقتصادي خلال عام 2018، ويرجع السبب الى ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والحد من الواردات وخصوصا الواردات الاستهلاكية، وبذلك لجأت الى التمويل الداخلي لسد عجز الموازنة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات والاقتراض الداخلي، وقد تبين إن الصندوق منذ إنشائه قد عانى من اضطرابات في الهيكل والهدف وكان يقتصر على تغطية عجز الموازنة وتخفيض حجم المديونية، وأيضا الاعتماد على الإيرادات النفطية كان مصدر رئيس لتمويل الصندوق مما جعله في موقف حساس في ظل أزمة كورونا COVID-19 وخصوصا بعد انهيار أسعار النفط بصورة فجائية وغير متوقعة الى مستويات متدنية جدا، وحسب قانون المالية لعام 2000 يتم استخدام اموال الصندوق إذ كان السعر المرجعي أقل من السعر الحقيقي للنفط، وقد أعلنت الحكومة إن إيرادات الصندوق قد نفذت وخلال أزمة كورونا لم تستطع الجزائر من الاستفادة من صندوقها السيادي نتيجة الاقتراض وسوء استثمار ارصدة الصندوق.

(www.menacenter.com)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. لصناديق الثروة السيادية أهداف مختلفة منها تمويل وتطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المالكة لها والمساهمة بتطوير الدول المستقبلية لاستثمارات الصناديق بدعم هيكلها القاعدية.
2. ارتفع الاهتمام بصناديق الثروة السيادية بعد الأزمة المالية العالمية أزمة الرهن العقاري 2008 نتيجة الدور الذي لعبته هذه الصناديق في استقرار الاقتصاد العالمي والمالي، إذ ساهمت هذه الصناديق بتمويل العجز المالي الكبير الذي حصل نتيجة آثار الأزمة.
3. ترتبط مؤشرات الاقتصاد الجزائري ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط وبالتالي ارتباطه بقطاع النفط والغاز مما نجم عن تحسن أسعار النفط من بداية عام 2000 مما لجأت الدولة الى آلية صندوق ضبط الموارد.

ثانياً. التوصيات:

1. على صناديق الثروة السيادية أن تحمل طابع الاستقلالية وإعطائها فرصة لتحقيق الأهداف التي تم تأسيسها لتحقيقها وابعدها عن السياسة لكي تستطع من تنمية اقتصادات بلدانها.

٢. من الضرورة استثمار جزء من الصندوق في برامج تنمية الموارد البشرية التي تمثل أئمن ثروة رأسمالية للدولة، وعلى الجهات المسؤولة بتسيير موارد الصندوق أن تقوم بمجهودات في تعزيز هذه القدرات من أجل بناء مشروعات إستراتيجية عملاقة لضمان مستقبل ناجح للأجيال المستقبلية

٣. يعد إنشاء صندوق ضبط الموارد رغبة الحكومة للوصول الى تحقيق الاستغلال الأمثل لمداخل الثروة النفطية واستخدامها لخدمة الاقتصاد الوطني باعتبارها ثروة زائلة وبسبب التأثير المباشر لقطاع النفط والغاز على الاقتصاد الجزائري تعد هذه الخطوة فعالة له إلا إنه يجب التنبيه على مجموعة من النقائص التي تميز تجربة الجزائرية على وجه الخصوص أهداف الصندوق ومجال عمله وهيكلية الصندوق والهيئات المكلفة بتسيير التي يجب معالجتها باعتبار إن أي تأخير يؤدي الى ضياع عوائد مالية كبرى يمكن للاقتصاد الجزائري الاستفادة منها.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب:

١. قدي، عبد المجيد، ٢٠١٦، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهان للنفط، دار همومة، الجزائر، السداسي الأول.

ب. المجلات:

١. بقاص، صافية، محمد ناصر حميداتو، ٢٠١٦، الصناعة الزراعية كبديل إستراتيجي لإقلاع الزمنى في الجزائر، دراسة قياسية للمدة (١٩٨٥-٢٠١٧)، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد ١٣، العدد ٢
٢. بن طاهر، حسين، بغنة سهيلة، ٢٠١٤، صندوق ضبط الموارد ودوره في الموازنة العامة في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٤)، مجلة الدراسات والمحاسبة الإدارية العدد ٣.
٣. بوختالة، سمير، محمد زرقون، نوال بن عمارة، ٢٠١٧، واقع وفاق تطوير قطاع النقل في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (٦)، الجزائر بوفليح، ٢٠١٠، نبيل بوفليح، دور الصناديق الثروة السيادية في معالجة الازمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، القاهرة، العددان ٤٨-٤٩.
٤. صلاح الدين، دبو لعراس، ٢٠٢٠، الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، المجلد ٢٠، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا.
٥. عبد الباقي، هشام حنظل، ٢٠١٠، رؤيا لتفعيل دور صناديق الثروة السيادية لتجنب الأزمات المالية والاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، العدد ٦٩، أذار.
٦. فرحات، عباس، سعود وسيلة، ٢٠١٥، حوكمة الصناديق السيادية: دراسة حالة النرويج والجزائر، جامعة المسيلة، الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد ٤.
٧. المزيني، عماد الدين محمد المزيني، ٢٠١٣، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإسلامية المجلد ١٥، العدد ٢.
٨. المنيف، ماجد عبدالله، ٢٠٠٩، صناديق الثروة السيادية ودوره في ادارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبترول، المجلد الخامس والثلاثون، العدد ١٢٩.

٩. نصير، أحمد، يونس زين، ٢٠١٩، مدى امتثال صندوقي ضبط الموارد والاستقرار الاقتصادي الاجتماعي لمبادئ سانتياغو حالة: الجزائر، جمهورية التشيلي، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد ١١، العدد

ج. الرسائل والأطاريح:

١. العطواني، خالد شامي ناشور، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع الإشارة الى خاصة الى صندوق تنمية العراق، اطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة المستنصرية، ٢٠١٦.

د. المواقع الإلكترونية:

١. الموقع الإلكتروني لسكان الجزائر: <https://www.worldometers.info/world-population/algeria-population> تاريخ الاطلاع ١٠/٦/٢٠٢١.

٢. جبريل، حسان، ٢٠٢٠، أزمة مركبة تضيق الخناق على اقتصاد الجزائر، <https://www.aa.com.tr/ar> تاريخ الاطلاع ١/١/٢٠٢١.

٣. أهمية القطاع الزراعي في الجزائر، الهندسة الزراعية <https://agronomie.inf> تاريخ الاطلاع ٩/٢٤/٢٠٢١.

٤. وكالة الأنباء الجزائرية، ٢٠٢٠، وكالات الساحة والأسفار في مواجهة جائحة كورونا. <https://www.aps.dz/ar/economie> تاريخ الاطلاع ٩/٢١/٢٠٢١.

٥. عدم الاستقرار السياسي في الجزائر يدخلها في عجز مخيف في ٢٠١٩، ٢٠٢٠ مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والإستراتيجية. <https://www.menaccenter.com> تاريخ الاطلاع ١٠/١٠/٢٠٢١.

٦. عبد الأمير رويح، الى أين تتجه صناديق الثروة السيادية في عهد كورونا، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://annabaa.org/arabic/economicreports/26115>

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Jean, Mattock, De la Souverainete financier. http://www.persee.fr/doc/ecofi_09873368_2009_hos_9_1_5417
2. jean, Chevalier, marie, 2009, les fonds souverains pétroliers; revue d'économie financière. Hors-série, Les fonds souverains: numéro hors-série, France
3. IFSWF, & state street, 2020, Pandemic, no panic: evidence from international investor flows. Retrieved 12 28, 2020, from: https://www.ifswf.org/sites/default/files/IFSWF_COVID-19_FINAL
4. Kempner, B., Skovira, E., & Tarnowski, M., (2020), Institutional investing in the time of COVID-19, Mckinsey & Company.
5. Helmut Reisen, 2008, comment reconvert resources net revenues, du bon usage des fonds souverains; centre dedeveloppement de l' OCDE, cahier de politique économique° 38, OCDE; France.